

Distr.
GENERAL

S/1995/38
14 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية كرواتيا وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، آخذاً في اعتباره موقف الحكومة الكرواتية، وقرر أن ينظر في ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في ضوء ذلك التقرير.

٢ - وقد وصفت خطة للأمم المتحدة لحفظ السلم (S/23280، المرفق الثالث) عملية حفظ السلم بأنها "ترتيب مؤقت لتهيئة الظروف اللازمة لإقرار السلم والأمن اللازمين للتفاوض بشأن تسوية شاملة للزامة اليوغوسلافية لا تضر بنتائج هذه المفاوضات". وقد ارتؤي في الخطة أن يتم تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح، وأن تتم حماية جميع الأشخاص المقيمين فيها من خطر الهجوم المسلح، وأن تكفل حقوق الإنسان للأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وأن تقوم قوة الأمم المتحدة للحماية، عند الاقتضاء، بمساعدة الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة في إعادة جميع المشردين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم في المناطق المشمولة بالحماية.

٣ - وقد قدمت تقريراً شاملاً إلى مجلس الأمن عن حالة تنفيذ مختلف عناصر خطة حفظ السلم والصعوبات التي تواجه قوة الأمم المتحدة للحماية في سعيها إلى تنفيذ ولايتها (انظر، في جملة أمور، S/25777 و S/26470 و S/1994/300 و S/1994/1067. وقد أوردت في كل تقرير من هذه التقارير شرحاً صريحاً لعدم قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على تنفيذ بعض عناصر خطة حفظ السلم فضلاً عن الولايات اللاحقة لمجلس الأمن، كالولايات المتصلة بـ "المناطق الوردية اللون" (قرار مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢)). وبمراقبة حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة عند التقائها بحدود جمهورية كرواتيا (قرار مجلس الأمن ٧٦٩ (١٩٩٢)). وقبل كل تجديد لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، كنت أواجه خياراً يتمثل إما في التوصية بسحب القوة بسبب عدم وجود تعاون موثوق من جانب الأطراف، أو التوصية باستمرار القوة على أساس أن وجودها ضروري لمنع تجدد الأعمال العدائية على نطاق واسع. وفي كل مناسبة من هذه المناسبات، اتخذ مجلس الأمن قرارات لصالح استمرار الوجود.

٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تلقت رسالة من الدكتور فرانكو تودجمان، رئيس جمهورية كرواتيا، يبلغني فيها بقرار حكومته القاضي بعدم موافقتها على تمديد فترة ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، أي، نهاية فترة الولاية الحالية. وقد ذكر الرئيس تودجمان في رسالته أنه قد توصل، من "الخبرة التي اكتسبتها كرواتيا خلال السنتين الماضيتين"، إلى "أنه، على الرغم من أن قوة الأمم المتحدة للحماية قامت بدور هام في وقف العنف والنزاعات الرئيسية في كرواتيا، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن سمة بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية لا تهيئ الظروف اللازمة لارساء سلم ونظام دائمين في جمهورية كرواتيا، وهي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة". وقد قمت على الفور بتقديم الرسالة (S/1995/28، المرفق) إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

٥ - وفي ردي الأولي على الرسالة، أعربت عن بالغ الأسف للقرار الذي اتخذته الحكومة الكرواتية، حيث أنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة قامت بدور حاسم في وضع حد للحرب الوحشية على الأراضي الكرواتية قبل ثلاث سنوات، وبأن قوة الأمم المتحدة للحماية ما فتئت، منذ ذلك الحين، تساعد في منع استئناف أو تجدد القتال. وفي حين أنني أدرك الاحباط الذي ينتاب الشعب الكرواتي لعدم توصلنا حتى الآن إلى تسوية سياسية نهائية، فقد أشرت إلى أن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي قد أسفرت عن إحراز تقدم ملحوظ. (وتتيح الفقرات التالية فرصة لوصف هذه الانجازات بقدر أكبر من التفصيل). كما أعربت عن قلقي العميق إزاء خطر تجدد الأعمال العدائية إذا ما تم سحب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلم من كرواتيا، ولذلك، أكدت على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي حوار مع حكومة جمهورية كرواتيا بشأن القضايا التي أثارت في رسالة الرئيس تودجمان.

٦ - وخلال عام ١٩٩٤، تمثل التطوران المشجعان الرئيسيان في كرواتيا في اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٩ آذار/مارس والاتفاق بشأن المسائل الاقتصادية الذي أبرم بين حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في ٢ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/1994/1375، المرفق). وقد أدى التقيد بوجه عام بوقف إطلاق النار إلى تهيئة مناخ لاجراء المفاوضات تمت تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وكذلك تدابير المتابعة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد فتح الاتفاق بشأن المسائل الاقتصادية عدداً من المجالات التي تبشر بتحقيق فوائد متبادلة لشعب كرواتيا، داخل وخارج المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، على حد سواء، ومن الممكن أن يشجع على بناء الثقة اللازمة لاجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل السياسية.

ثانياً - وقف إطلاق النار

٧ - واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية تركيز أنشطتها في كرواتيا على رصد اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ والتحقق منه بصفته خطوة ضرورية للحد من التوترات، يكون من شأنها أن

تسمح ببدء حياة اعتيادية في مناطق كانت غير آمنة فيما سبق وأن تهيئ الظروف لاتخاذ تدابير بناء الثقة الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى إجراء حوار سياسي.

٨ - وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تعرض اتفاق وقف إطلاق النار للخطر بسبب عدد من الأحداث غير ذات الصلة. ولقد أوجد تدفق زهاء ٣٠ ٠٠٠ لاجئ بصورة مفاجئة في القطاع الشمالي إلى البوسنة والهرسك قادمين من منطقة فليكا كرادوسا قلغا فيما يتعلق بالأمن وشكّل تحدياً لقوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتصل بتقديم الدعم السوقي وقوى عاملة للجهود الانسانية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعلى إثر استخدام مطار اودينا للقيام بهجمات جوية على أهداف في منطقة بيهاتش الآمنة وبالقرب من كازين في جيب بيهاتش الأوسع وما تلاها من أعمال الطيران التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لإلحاق أضرار بالمطار وبموقع الرادار في دفور في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، زاد التوتر إلى حد كبير في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، ولقد زاد بصورة ملحوظة في القطاعين الشمالي والجنوبي. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر وفيما بعده، تسبب النزاع في منطقة بيهاتش في إيجاد وضع جديد من عدم الاستقرار وذلك بمشاركة قوات صربية كرواتية وقوات صربية بوسنية، وكذلك بسبب الأنشطة العسكرية التي قام بها الكروات في منطقة ليفنو بالقرب من القطاع الجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

٩ - وخلال هذه الفترة، حدثت زيادة مستمرة في القيود على حرية التنقل المفروضة على قوة الأمم المتحدة للحماية من الجانبين كليهما، إضافة إلى هبوط ملحوظ في استعدادهما للتعاون. وإضافة إلى ذلك فقد زاد عدد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار من ٧٠ انتهاكا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (منها ٢٠ انتهاكا قام بها الجانب الكرواتي و ٥٠ قام بها الجانب الصربي) إلى ١٢٩ انتهاكا في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (منها ٥٠ انتهاكا قام بها الجانب الكرواتي و ٧٩ انتهاكا قام بها الجانب الصربي). وعلى الرغم من أن الجانبين كليهما قد ارتكبا عددا كبيرا من الانتهاكات وهذا أمر غير مقبول، إلا أن قوة الأمم المتحدة للحماية تشعر بالقلق بخاصة إزاء عدد الانتهاكات الخطيرة التي قام بها الجانب الصربي والتي تنطوي على استخدام أسلحة ثقيلة. ولقد حدثت زيادة كبيرة في عدد حالات اختطاف مركبات قوة الأمم المتحدة للحماية مع التهديد باستخدام السلاح، داخل المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ولقد سُرقت ٢٤ مركبة منذ تشرين الأول/أكتوبر في القطاعين الشمالي والجنوبي. وأسفر إخفاق سلطات الصرب المحلية في وضع حد لهذه الأعمال الخارجة على القانون عن إعاقه قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية إلى حد كبير على تنفيذ ولايتها.

١٠ - وعلى الرغم من تلك التحديات الخطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار، إلا أنه لا يزال باقيا، كما انخفض ببطء عدد الانتهاكات والتقييدات الموضوعه على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة للحماية. لقد كانت الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية للاشراف على اتفاق وقف إطلاق النار ضرورية لتهيئة مناخ يفضي إلى إحراز تقدم نحو اتخاذ تدابير بناء الثقة الاقتصادية.

ثالثا - الاتفاق الاقتصادي وتنفيذه

١١ - وأبلغت مجلس الأمن، في تقريره المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067)، بأنه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها مفاوضو المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وممثلي الخاص، لم يكن بالمستطاع استهلال مفاوضات مباشرة بشأن أية تدابير محددة لبناء الثقة الاقتصادية. وبعد إلغاء المحادثات الاقتصادية التي كان من المقرر إجراؤها في بليتفيس في حزيران/يونيه، لم تكن الحكومة الكرواتية راغبة في التفاوض بشأن قضايا اقتصادية دون إجراء مفاوضات في الوقت نفسه بشأن تسوية سياسية، في حين كان الجانب الصربي غير مستعد للتفاوض بشأن تسوية سياسية دون التفاوض أولا بشأن تدابير اقتصادية. وعلى الرغم من أن المفاوضين في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة واصلوا جهودهم المكثفة والمتواصلة في زغرب وبلغراد وكنين لاستئناف المفاوضات الاقتصادية، واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية، سعيها بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، من أجل اتخاذ مبادرات اقتصادية محلية، لا سيما في منطقة الفصل وفيما حولها. ولقد أجري عمل تحضيرى ذي شأن بشأن اصلاح مرافق المياه في القطاعين الجنوبي والغربي، وبشأن انعاش مؤسسات تجارية في القطاع الشمالي. بيد أن المفاوضات تأجلت في كل وقت طرحت فيه مقترحات محددة على السلطات الصربية المحلية في القطاعين، إلى حين حصولها على إذن من كنين.

١٢ - وعلى إثر التوقيع على الاتفاق الاقتصادي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (انظر S/1994/1375، المرفق)، شاركت قوة الأمم المتحدة للحماية في عدة اجتماعات مع الجانبين كليهما لايضاح الأولويات وللإتفاق بشأن طرائق تنفيذها. ولقد حددت الحكومة الكرواتية علنا كأولويات ينبغي العناية بها على الفور افتتاح الجزء الواصل بين زغرب وبلغراد من الطريق الرئيسي الذي يمر عبر القطاعين الغربي والشرقي من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة؛ وخطوط السكك الحديدية الواصل بين زغرب ولبوفاف والواصل بين زغرب وسبليت؛ وخط أنابيب النفط الادرياتيكي. وافتتح الطريق الرئيسي بين زغرب وبلغراد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في القطاعين الغربي والشرقي. ولقد أنشأت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة قيادة مراقبة على الطريق الرئيسي تتألف من ١٥٠ مراقبا لمراقبة الطريق الرئيسي، إضافة إلى المراقبين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي للمراقبة في المناطق الخاضعة لسيطرة الكروات. وعمل الأفراد العسكريون التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية على توفير الأمن على طول الطريق الرئيسي في القطاع الغربي. وقام مهندسو قوة الأمم المتحدة للحماية بإجراء إصلاحات بسيطة لضمان تهيئة أوضاع آمنة على الطريق الرئيسي. وعلى الرغم من أن الطريق الرئيسي افتتح في بادئ الأمر خلال ساعات ضوء النهار فقط، إلا أنه كان يستخدم لمرور مئات المركبات يوميا، بما في ذلك عدد ضئيل من الصرب الكرواتيين المسافرين بين المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في الغرب والشرق. واعتبارا من ٦ كانون الثاني/يناير، أفتتح الطريق الرئيسي على أساس ٢٤ ساعة ويبلغ معدل حركة المرور ٢٠٠٠ مركبة يوميا. وبحلول ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، استخدمت الطريق الرئيسي ما يزيد عن ٣٥٠٠٠ مركبة.

١٣ - ولقد تسبب افتتاح الطريق الرئيسي في إثارة القلق فيما يتعلق بالمحافظة على أنظمة الجزاءات عملاً بقرارات مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣) و ٩٤٢ (١٩٩٤). وبموجب رسائل موجهة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والمشفوعة بالاتفاق الاقتصادي وبموافقة الصرب، "لم يُصرح لقوة الأمم المتحدة للحماية في هذه المرحلة لكي تسمح بمرور السلع عبر المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وهي السلع التي منشؤها، أو مقصدها، أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أو أراضي تخضع لسيطرة الصرب البوسنيين". وبغية المحافظة على الزخم وفتح الطريق الرئيسي على جناح السرعة، وافق ممثلي الخاص مع منسق الجزاءات الدولية على أن تشارك بعثة تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات في كرواتيا أن تضع البعثة مراقبيها في نقاط التفتيش التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة الفصل في القطاع الشرقي وعلى أن تتبع قوة الأمم المتحدة للحماية النصيحة التي يسديها مراقبو بعثة تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات بصدد السعي للحيلولة دون مرور السلع غير المأذون بها على طول الطريق الرئيسي. كما وافقت قوة الأمم المتحدة للحماية على رصد المركبات الكرواتية والتي قد تحاول مغادرة الطريق الرئيسي في القطاع الغربي ورصد حركة السلع عبر جسر نهر سافا على الحدود الدولية مع البوسنة والهرسك في القطاع الغربي وإعداد تقارير في هذا الصدد.

١٤ - ولقد مهد تشغيل الطريق الرئيسي دون وقوع حوادث في الأسابيع الثلاثة الأولى الطريق، ابتداءً من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لاصلاح عواميد مولد الكهرباء في محطة اوبروفاك الهيدروكهربائية وإعادتها إلى الجانب الصربي الكرواتي وهي عواميد المولد التي كانت تحت سيطرة السلطات الكرواتية لمدة أربع سنوات. وأوجد أيضاً زخماً لتنفيذ مجالات أخرى ذات أولوية من مجالات الاتفاق الاقتصادي، وبخاصة افتتاح خط أنابيب النفط الادرياتيكي الذي يمر عبر القطاع الشمالي. ولقد جرى في الاجتماعات التي عقدها الخبراء التقنيون من الجانبين كليهما في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر و ٥ و ١١ كانون الثاني/يناير، حسم الاختلافات بشأن طرائق تعاونهما وبدأت عمليات التفتيش التقنية. وفي حين واصل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة المفاوضات من أجل تكوين شركة نفط تجارية مشتركة، أشرفت قوة الأمم المتحدة للحماية على إزالة الألغام، وتوفير الأمن فضلاً عن تقديم خبرة هندسية لمحطات الصمامات الرئيسية. ومن المقرر أن يعاد افتتاح خط الأنابيب في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

١٥ - وفيما يتعلق بمشاريع المياه والكهرباء الواردة في الاتفاق الاقتصادي، وافق الخبراء الفنيون على بدء أعمال الإصلاح ونزع الألغام في أقرب فرصة، على الرغم من عدم حضور القيادة الصربية المحلية في كنين إلى الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة المركزية في سبليت في ٥ كانون الثاني/يناير. وفي ٩ كانون الثاني/يناير بدأ مهندسو قوة الأمم المتحدة للحماية عمليات تفتيش دقيق على أربعة مرافق مياه في القطاعات الشمالية والجنوبية والغربية. وتشير عمليات التفتيش الأولى التي قامت بها قوة الأمم المتحدة للحماية إلى أن بالمستطاع من الناحية الفنية استكمال ما لا يقل عن اثنين من ١٣ مشروع للماء والكهرباء مدرجة في الاتفاق الاقتصادي، في غضون شهرين ويعتمد ذلك على عملية إزالة الألغام وفقاً لما تقتضيه الضرورة وعلى حالة الثلوج وتوفر موارد مالية مناسبة. وبالمستطاع استكمال المرحلة الأولى من تلك

الاصلاحات بحلول ٢٤ شباط/فبراير. وإذا تسنى انجاز هذه المشاريع على وجه السرعة، يمكن امداد المياه قبل حلول الصيف إلى المدن الساحلية في منطقة دالماتيا، بما في ذلك زادار وبيوغراد المحرومتين من امدادات مياه كافية منذ أربع سنوات. وفضلا عن ذلك، فإن من شأن توفير الماء والكهرباء أن يساعد في إعادة الأوضاع الاقتصادية الطبيعية بدرجة نسبية إلى مناطق واسعة دمرتها الحرب.

١٦ - وبدأ المهندسون الصربيون في ١١ كانون الثاني/يناير أعمال التفتيش على الخط الحديدي الذي يربط بين زغرب وليبوفاتش. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير من المتوقع أن تنتهي عمليات التفتيش الأولية، وسيجتمع فريق من الخبراء للبت في جدول زمني للاصلاحات. ويمكن أن يحسن افتتاح هذا الخط من السكك الحديدية، بالإضافة إلى خط زغرب سبليت، إلى حد كبير، الهيكل الأساسي للتبادل الاقتصادي لدى الطرفين كليهما.

١٧ - ومن الواضح أن نجاح الاتفاق الاقتصادي يعتمد على استمرار توفر الإرادة لدى الطرفين، وعلى قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد والمساعدة من أجل تنفيذ المشاريع، فلا تملك قوة الأمم المتحدة للحماية لا الموارد ولا الولاية من أجل تقديم المساعدة المالية للأطراف في عملية معقدة، وربما تكون مكلفة لإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية. وليس من المرجح أن يستطيع اقتصاد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، الذي يعتريه الهزال، تحمل تكاليف العديد من المشاريع الاقتصادية. وقد يرغب مجلس الأمن في اعتماد الاتفاق الاقتصادي، والاحاطة علما بالحاجة إلى تقديم دعم مالي دولي ملائم، وتشجيع المانحين الثنائيين والدوليين. فإذا لم تتوفر موارد كافية، فقد تضحل الآثار التي يمكن أن تكون مضيئة والناجمة عن الاتفاق الاقتصادي من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة.

رابعا - المفاوضات السياسية

١٨ - وفي الوقت نفسه الذي جرت فيه المفاوضات الاقتصادية، عكف الرئيسان المشاركان ومفاوضا المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، مع سفيرتي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لدى كرواتيا على إعداد خطة تسوية سياسية للنزاع بين حكومة كرواتيا وسلطات الصرب المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. والآمال معلقة، على الرغم من القرار الذي اتخذته حكومة كرواتيا مؤخرا، في أن يساهم التقدم المحرز من خلال المفاوضات، وبتنفيذ الاتفاق الاقتصادي في بناء الثقة وتيسير استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

خامسا - المشردون والأنشطة الإنسانية

١٩ - يحث مجلس الأمن في الفقرة ١٣ من قراره ٩٤٧ (١٩٩٤) على تنفيذ المشروع الرائد المتعلق بعودة المشردين الى منطقة الفصل أو بالقرب منها في أسرع وقت ممكن. ونتيجة لاستمرار صمود وقف إطلاق النار تحسنت حالة الأمن على طول منطقة الفصل وفي بعض المناطق الداخلة فيها، لدرجة أن بعض

المشردين تمكنوا من العودة الى مساكنهم بمبادرة استهلوها بأنفسهم. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة مادية لزهة ٣٤٠ أسرة لمساعدتهم على البقاء للإقامة مرة أخرى في قريتين بالقرب من منطقة الفصل في زوبانيا سيبنيك وفي قرية أخرى في زوبانيا بزاردار. وجرى ذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الكرواتية. وعلى نحو مماثل قدمت مساعدة من أجل إعادة إدماج العائدين في قريتين على الجانب الصربي في بلديات بنكوفاتش المتاخمة لمنطقة الفصل. ويجري حالياً استكمال خطط المساعدة على إعادة المشردين الى بعض القرى الواقعة في منطقة الفصل في القطاع الشرقي حالما تسمح بذلك حالة الأمن. ويولى اهتمام خاص، على الجانب الكرواتي لزاردار والمنطقة الخلفية من سيبنيك حيث من المتوقع أن يعود ٤ ٠٠٠ مشرد إضافي في غضون وقت قصير.

٢٠ - وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إضافة الى قوة الأمم المتحدة للحماية، تقديم المساعدة وأداء دور المحفز من أجل تعبئة المساعدات من منظمات أخرى، وتنسيق جهودها الرامية الى تيسير العودة الطوعية حيث يمكن تحقيقها طبقاً للمبادئ الإنسانية. وعلى الرغم من المناشدة القوية الصادرة عن حكومة كرواتيا، لا يحتمل عودة المشردين على نطاق واسع في المستقبل القريب الى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، ما لم يحرز تقدم ملحوظ في كل من الاتفاق الاقتصادي، والحوار السياسي، يفضي الى تسوية سياسية. وسيكون من المنافي للقانون الانساني الدولي والممارسة، أن تشجع قوة الأمم المتحدة للحماية على عودة المشردين الى مناطق لا تزال غير آمنة بسبب وجود مستويات عداء غير مقبولة، وانتشار الألغام، والتي قد لا يُستطاع ضمان حقوق الانسان فيها بشكل ملائم.

٢١ - ولقد واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية مهامها الانسانية، بما في ذلك مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات بصدد نقل وتوزيع المعونة الانسانية، وحماية الأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، والسعي الى استحداث تدابير لبناء الثقة في المجال الإنساني. وفي القطاع الشمالي قدمت مساعدة الى ٣٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي من جيب بيهاتش في البوسنة والهرسك، فروا الى القطاع في آب/أغسطس ١٩٩٤، الى أن عاد معظمهم في فليكا كرادوسا في وقت متأخر من كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - كما واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية الحوار مع المنظمات المعنية باللاجئين والمشردين. واستجابة لطلبات تلك المنظمات، وعلى الرغم من رفض سلطات الصرب المحلية التعاون في آخر لحظة، نظمت قوة الأمم المتحدة للحماية زيارة قام بها ما يزيد عن ٧٠٠ كرواتي الى مقابر في منطقة الفصل في القطاع الجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، في يوم جميع الملائكة الموافق ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت تلك المرة الأولى منذ ثلاث سنوات التي حدثت فيها زيارة كهذه.

٢٣ - وفي حين وردت طلبات من الحكومة الكرواتية لسحب الأجزاء الواقعة تحت الإدارة الكرواتية في القطاع الغربي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، تشير عمليات الرصد التي قامت بها قوة الأمم المتحدة للحماية الى أن الشروط الكاملة لأمن الأقلية الصربية وعدم الانتقام منها لم تتحقق حتى الآن.

سادسا - الأنشطة الاعلامية التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية

٢٤ - بالرغم من أن البرامج التلفزيونية لقوة الأمم المتحدة للحماية تبث مرتين في الأسبوع من محطات التلفزيون الوطنية في البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن سلطات التلفزيون الكرواتية لم تبد استعدادا لمنح قوة الأمم المتحدة للحماية فترات بث منتظمة. ولا يزال انتاج المنشورات والملصقات الجدارية والكتيبات عن قوة الأمم المتحدة للحماية والأمم المتحدة مستمرا باللغة الكرواتية، كما يجري توزيع صحيفة شهرية بكل من اللغتين الانكليزية والكرواتية. ولا يزال انتاج برامج إذاعية مسجلة مستمرا بهدف بثها من محطات محلية في كرواتيا. غير أنه وبالرغم من موافقة مجلس الأمن الصريحة الواردة في الفقرة ١ من قراره ٩٤٧ (١٩٩٤) على خطط قوة الأمم المتحدة للحماية لإنشاء مرفق إذاعي خاص بها، وبالرغم من الطلبات المتكررة المقدمة إلى مختلف مستويات الحكومة، فإن الحكومة الكرواتية لم تمنح بعد قوة الأمم المتحدة للحماية ترخيصا للاضطلاع بأنشطة إذاعية، كما لم تخصص لها موجات التردد إف إم (FM) الضرورية. (وتواجه قوة الأمم المتحدة للحماية وضعا مماثلا فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك).

سابعا - المصاعب التي تواجه الاتفاق المتصل بمركز القوات

٢٥ - أعرب مجلس الأمن، في الفقرة ١٠ من قراره ٩٤٧ (١٩٩٤)، عن قلقه لكون جمهورية كرواتيا، من جملة أطراف أخرى، لم تبرم بعد مع قوة الأمم المتحدة للحماية اتفاقا متصلا بمركز القوات ودعاها إلى إبرام هذا الاتفاق دون تأخير. وبالرغم من تعهد الرئيس تودجمان لأعضاء مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، لم يحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت قوة الأمم المتحدة للحماية إلى الحكومة الكرواتية مشروعا نهائيا لاتفاق متصل بمركز القوات وبذلت جهودا دؤوبة لاستئناف المفاوضات بشأن إبرامه. وتمثل رد الحكومة في العودة إلى قضايا تعتبر قوة الأمم المتحدة أنها قد حُسمت في المفاوضات السابقة.

ثامنا - ملاحظات

٢٦ - لعل أعضاء مجلس الأمن يذكرون أنني أحطت علما في تقرير المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067)، أنه بالرغم من عجز قوة الأمم المتحدة للحماية في وقت سابق عن تحقيق أجزاء هامة من ولايتها في إطار خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا، فإن نجاح تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ قد عزز امكانيات التقدم. وقد خفض الاتفاق إلى حد بعيد من عدد إصابات الحرب وتسنى معه تعزيز عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي وهو ما يمثل، على نحو ما أثبتته التجربة، شرطا سابقا لازما لبناء الثقة وتحقيق مصالح سياسية.

٢٧ - وقد كان إبرام الاتفاق الاقتصادي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والاسراع بفتح الطريق الرئيسي بين زغرب وليبوفاتش، التي تستخدمتها حتى الآن ٢ ٠٠٠ مركبة في اليوم على نحو يتوفر فيه الأمن والسلامة، خطوتين إيجابيتين في اتجاه تحقيق المزيد من التقدم وبناء الثقة. وعندما يصبح مرور المواطنين العاديين عبر الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجانب الآخر جزءاً عادياً من تجربتهم اليومية، فسوف تتحسن الأوضاع على نحو مضطرد بحيث يتسنى تحقيق المزيد من التعاون والحوار السياسي وحل النزاع.

٢٨ - وعلى عكس هذه التطورات الإيجابية، لم يحرز أي تقدم بصدد وزع المراقبين الدوليين على الحدود الدولية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا. وللأسباب المذكورة في التقريرين اللذين قدمتهما الى مجلس الأمن المؤرخين ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/300) و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067) لن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية في وضع يسمح لها بوزع مراقبين على هذه الحدود بموجب القرارات ٧٦٢ (١٩٩٢) أو ٧٦٩ (١٩٩٢) أو ٨٣٨ (١٩٩٣) ما لم يحدث تغيير ملحوظ في موقف الصربيين المحليين، وفيما يتعلق بالقرار ٨٣٨ (١٩٩٣) لن يتسنى ذلك ما لم توفر لقوة الأمم المتحدة للحماية موارد إضافية هامة.

٢٩ - ولم يحن الوقت بعد للتكهن بأثر قرار الحكومة الكرواتية بعدم الموافقة على مواصلة الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية بعد آذار/مارس ١٩٩٥ على السكان الصرب في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. بيد أنني أشعر بالقلق لكون الحكومة الكرواتية قد تتوقف عن اعتبار النهج الذي يتألف من ثلاث خطوات - وقف الأعمال القتالية وتطبيع الاقتصاد والمفاوضات السياسية - الذي تم اتباعه حتى الآن خياراً قابلاً للتطبيق. وعلى أية حال فإن الالتزام السياسي من جانب كافة القادة الرئيسيين على الجانب الصربي بتنفيذ الاتفاق الاقتصادي تنفيذا تاماً لم يكن واضحاً دائماً. وسوف أرصد عن كثب التطورات المتصلة بتنفيذه في الأسابيع القادمة وأسترعي انتباه المجلس الى أية تغييرات هامة تطرأ على الحالة.

٣٠ - وقد ذكرت في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067) أنني لا أرغب في التوصية بتمديد وجود بعثة حفظ السلم الى أجل غير محدد إذا كان هنالك اقتناع واسع النطاق بعدم قدرتها على الاضطلاع بولايتها، وبأن وجودها لا يزيد عن كونه إسهام في الابقاء على وضع راهن غير مرضي. وأحطت علماً بالأهمية الحاسمة التي تكتسيها إرادة الأطراف بالنسبة لقدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على الاضطلاع بولايتها. غير أن المهام الأساسية التي تضطلع بها القوة قد تجاوزت خلال الأشهر الأربعة الماضية، بفضل تعاون الأطراف، مجرد المحافظة على تطبيق اتفاق وقف اطلاق النار لتشمل تنفيذ الاتفاق الاقتصادي وتيسير البدء في حوار للتعاون بين الأطراف. وأنه لم يتم استكشاف امكانات النجاح التي تتيحها هذه العملية استكشافاً كاملاً قبل أن تتخذ الحكومة الكرواتية قرارها بسحب دعمها لمواصلة دور قوة الأمم المتحدة للحماية.

٣١ - وإني آمل أن تعيد الحكومة الكرواتية نظرها في موقفها قبل انتهاء الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية. بيد أنه إذا لم يتسن ذلك، فسوف أعد دراسة مفصلة عن النتائج الملموسة والآثار المالية المترتبة على سحب قوة الأمم المتحدة للحماية من جمهورية كرواتيا. وسوف يكون لزاماً عليّ، في هذا

السياق، أن أنظر فيما إذا كان ينبغي المحافظة على بقاء مقر قوة لحفظ السلم وقاعدتها السوقية في عاصمة بلد لم تعد فيه ولاية أو وجود للقوات. وسوف أتشاور عن كذب مع أعضاء مجلس الأمن بشأن الخيارات المتاحة.

٣٢ - وأود أن أشدد على أن أهم ما يشغلني في هذا الصدد هو أن انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية سوف يزيد الى حد كبير من احتمال استئناف الأعمال العدائية. وأيا كان مدى ما قد تعلن عنه حكومة كرواتيا عن التزامها "بأن تعيد إدماج أراضيها المحتلة بالوسائل السلمية" وما قد تطلبه من عدم إساءة فهم قرارها، فإنني أخشى أن يؤدي انسحاب قوات الأمم المتحدة للحماية الى استئناف الحرب. وبالنظر الى الأسلحة التي تكسدت في المنطقة، بالرغم من الحظر المفروض على الأسلحة، فإن هذا النزاع سوف يؤدي الى دمار يتجاوز بكثير ما أدى إليه النزاع الذي احتدم في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢. وقد فكرت في الماضي في خيار إصدار توصية الى مجلس الأمن بسحب القوة بالنظر الى المصاعب التي تواجه تنفيذ ولايتها، ولكنني استبعدت هذا الخيار بسبب الشواغل المذكورة أعلاه على وجه التحديد.

٣٣ - الآن وقد اقترحت حكومة كرواتيا إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، يتعين عليّ أن أؤكد من جديد اقتناعي بأنه لا يمكن السعي الى إيجاد الحل الأساسي للمشكلة القائمة في كرواتيا إلا من خلال الحوار السياسي. لقد أشارت الأمم المتحدة باستمرار الى أن الأطراف في النزاع هي التي تتحمل المسؤولية الأولية في التوصل الى حل كهذا ولا بد أن تتخذ الخطوات اللازمة في اتجاه المصالحة. ولقد كانت المهمة الرئيسية لقوة الأمم المتحدة للحماية تتمثل في حفظ السلم وتيسير من ثم عملية المصالحة. وبعبارة أخرى، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. والأمر متروك لمجلس الأمن كيما يتخذ قرار بشأن ما هي أفضل طريقة لبلوغ الغايات التي ينشدها المجتمع الدولي إذا تقرر انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية.

— — — — —